The dropping of three zeroes from Iraqi dinar

حذف الاصفار الثلاثة من الدينار العراقي

إعداد الدكتور بشير علوان حمد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد

مستخلص

يهدف البحث إلى بيان اثر حذف الاصفار الثلاثة من الدينار العراقي على وظائف الدينار الأساسية والوظائف المشتقة والوظائف الديناميكية في تعاملات الاقتصاد العراقي . وتأتي أهمية البحث من خلال مساس عملية الحذف لتقييم المبادلات بين إفراد المجتمع العراقي وتقييم المبادلات بين العراقيين وغير العراقيين الذين يتعلمون بالدينار كوسيلة للمبادلة بالإضافة إلى مساس عملية التغيير بالاحتفاظ بالمدخرات لوحدة الدينار. وتوصل البحث إلى توصيات أهمها:-

١ - إن عملية حذف الاصفار يجب ان تربط مع زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى مع القطاع النفطي في الناتج القومي.

٢ - ضرورة اتخاذ إجراء عملية حذف الاصفار بعد انجلاء الأزمة الاقتصادية العالمية .

The dropping of three zeroes from Iraqi dinar

Abstract

The purpose of this research is to explain the effect of the dropping of three zeroes from Iraqi dinar on the basic role of the dinar and derivative and dynamic in transaction of Iraqi economic. the importance of this research comes from the effect of this operation on the evaluation of the exchange between the individuals of Iraqi society and the other between the Iraqi individuals and the foreign whom use the Iraqi dinar as a tool for exchange also the effect of the operation on the reserves of the Iraqi dinar the results of this research are as the following:-

1-the operation of dropping of zeroes must be associated with increase of the sharing of economic sectors with the oil sector in the gross national product.

2-it is necessary to do this operation after the disappearance of the world economic crises.

المقدمة :

تعد العملات واحدة من المقاييس التي تمس حياة المواطن، لكن العملة كمقياس للتبادل أو أداة للتقييم الاقتصادي أو الحساب الاقتصادي كما هو معلوم في كل إنحاء العالم تختلف عن المقاييس في العلوم الأخرى كالمتر والكيلوغرام وغيرها، فالعملة تتأثر بالتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار والذي يزعزع بدوره الأسعار النسبية (أسعار السلع والخدمات بشكل منفرد) في حين إن المتر والكيلو غرام هو مقياس واحد في كافة أنحاء العالم .

بناء على ما تقدم فالعملة عندما تستلم على شكل دخول لعناصر الإنتاج (العمل، والأرض، ورأس المال، والتنظيم) تمثل ثمرة أتعاب كل من يعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كل هؤلاء العاملين يميلون إلى ثبات هذا المقياس بل ويميلون إلى ارتفاع قيمة العملة بدلا من انخفاض قيمة العملة الذي يزعزع الثقة في كل أنواع النشاط الاقتصادي ويؤدي إلى انهيار اقتصادي واجتماعي لا تحمد عقباه .

الدينار العراقي يمثل طموح كل مواطن عراقي وثمرة أتعابه ويمث ل هوية وقيمة النشاط الاقتصادي في داخل القطر وخارجه . لذلك فان استقرار هذه الوحدة يشكل استقرارا لأداء النشاط الاقتصادي واستقرارا لحياة كل مواطن عراقي . البنك المركزي انطلاقا من مهمته الوطنية والاقتصادية حاول من خلال سياسته المتشددة بعد التغيير السياسي والاقت صادي عام ٢٠٠٣ إن يحافظ على قيمة مستقرة للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي والعملات الأخرى الأجنبية، لذلك أشار البنك المركزي ووزارة المالية إلى التلويح بإلغاء أو حذف الاصفار الثلاثة نزولا إلى طموحات المواطنين وطموح كل أجنبي يعمل في داخل القطر أو يصدر إلى القطر من سلع أو خدمات . إن إلغاء الاصفار الثلاثة أثار الكثير من التساؤلات وبناء على هذه التساؤلات فان الباحث حاول محاكاة النموذج المقترح ومن وجهة نظر أكاديمية درس فيها موضوع مرحلة انهيار الدينار العراقي في فترة الحصار ومرحلة التحسن ما بعد التغير السياس ي والاقتصادي سنة ٢٠٠٣ . كما درس احتمالات التغير وحذف الاصفار من الدينار العراقي من خلال مساس هذه العملية بالوظائف الأساسية والمشتقة من النقود (الدينار العراقي) والوظائف الديناميكية.

وتطرق الباحث إلى التجارب العالمية في حذف الاصفار مع التركيز على التجربة ال تركية على اعتبارها تجربة إقليمية وآسيوية حذفت الاصفار من الليرة التركية وتحاول الاندماج مع الاقتصاد الأوربي .

١- منهجية البحث:

مشكلة البحث : أن حذف الاصفار الثلاثة يمس الوظائف الأساسية المتمثلة بكون الدينار وسيلة للتبادل وأداة للتقييم الاقتصادي أو وحدة ح ساب والوظائف المشتقة في كون الدينار مخزن للقيم التي تمثل مدخرات كل العراقيين الذين يعملون في القطاعات الاقتصادية وكل أجنبي بحوزته الدينار العراقي والوظائف الديناميكية كون الدينار يمثل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية النى تؤثر في النشاط الاقتصادي .

هدف البحث : يهدف البحث إلى توضيح صورة الدينار العراقي الجديد الذي يستند على الربع النفطي والصناعات الخفيفة والثقيلة التي يمكن تطويرها واستغلال الموارد الاقتصادية الأخرى كاليورانيوم والكبريت إضافة إلى تطوير قاعدة الاقتصاد الزراعي والاقتصاد السياحي .

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من كون القيمة الجديدة للدينار العراقي تمثل طموح كل العراقيين وكل الأخيار في العالم الذين يتمنون للاقتصاد العراقي وللعراق الازدهار والعودة إلى الميادين الاقتصادية بوزنه الاقتصادي والثقافي والحضاري .

فرضية البحث: إن حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي يساعد في إعادة قيمة الدينار العراقي.

الأسلوب العلمي : يستخدم البحث المنهج الوصفي (الاستقراني) لواقع ومستقبل الدينار العراقي إضافة استخدام البيانات المتاحة وتحليلها لغرض تحديد معالم الدينار العراقي الجديد .

٢ - الدينار العراقي وإمكانية قبوله على المستوى الدولي والمحلي

إن قبول النقود في عملية التبادل على المستوى المحلي والدولي دليل على وجود قيمة . وتأتي هذه القيمة من خلال الحصول على صفة القبول العام وحصولها على القيمة في السوق حيث أن النقود كباقي السلع تستمد قيمتها من خلال ندرة عرضها في جانب العرض والى منفعتها من جانب الطلب.

لقد كان الدينار قبل بداية الحرب الإيرانية العراقية يتمتع بقبول قوي جدا على المستوى المحلي والدولي وكان سعر الصرف المتبع آنذاك هو سعر الصرف الثابت حيث كان الدينار العراقي الواحد يساوي ٣.٣ دولار. وقد كانت هذه القيمة قبل ارتفاع الأسعار النفطية تستند إلى القاعدة الاقتصادية المتنوعة من خلال مساهمات قطاعات عديدة في الدخل القومي على الرغم من أرجحة مساهمة عوائد النفط فيه.

إلا أن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وزيادة الإنفاق العسكري وتدهور القطاعات الاقتصادية الأخرى التي كانت تساهم في الدخل القومي أظهرت تدهورا بالغا في قيمة الدينار نتيجة عجز في ميزان المدفوعات وزيادة ديون العراق للدول التي تنتج السلاح لتوفير متطلبات ال حرب، كما أن تدهور تركيبة مساهمات الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها من القطاعات التي كانت تساهم في إضعاف القيمة المضافة، إن هذه الحالة دفعت الاقتصاد العراقي إلى الاعتماد على الريع النفطي فقط، لذلك أصبح الريع النفطي مصدرا أساسيا في تركيبة الدخل القومي العراقي . فبعد أن عاش العراق في حقبة السبعينات من القرن الماضي على ركيزة الاضطرابات في الأسواق النفطية، اذ تضاعفت أسعار النفط إلى أكثر من عشر أضعاف بين المدة ١٩٧٣- ١٩٧٩ ، وحقق العراق فوائض نفطية بصورة احتياطات من النقد الأجنبي قاربت ٤٠ مليار دولار. وبلغ عندها متوسط دخل الفرد ٣٤٠٠ دولار أمريكي وهو يعادل ٨٠٠٠ دولار بأسعار ٢٠٠٣ **(صالح، ٢٠٠٨: ٩)** وبقي القطاع الزراعي يشكل حوالي ٢٥-٣٠ % من مكونات الناتج القومي في حين زادت حصة النفط في ذلك المكون تبلغ مابين ٥٥-٦٠ % لقد كان النظام الاقتصادي والسياسي مبني على أساس نمط إنتاجي كان فيه الريع النفطي مركز ثروة الدولة لغرض تحقيق القوة المركزية .

٣ ***الدينار العراقي وبداية الانهيار***

تعرض النظام الاقتصادي المستند على الريع النفطي إلى مواجهات خطيرة كانت الأولى في عقد الثمانينات عندما استنفذت الحرب مع إيران عوائد النفط دونما توافر قدرة كا فية على تمويل الحرب في وقت كانت أسواق النفط في فترة ركود طويل عبر تلك الحقبة الزمنية انغمست البلاد بالاقتراض من دول الجوار ذات الريع النفطي لتعويض تكاليف الحرب التي شكلت عبئا لا يستهان فيه من مطالبات المديونية الخارجية للعراق . والتي سببت فيما بعد الحرب الثانية مع دول الخليج تمثلت باحتلال الكويت في مطلع تسعينيات القرن الماضي . وأدت إلى تخريب منظومة الإنتاج

النفطي في كلا البلدين وعلى نحو لم يسبق له مثيل في تأريخ الحروب، فقد بلغت كلفة خسائر العراق على مدى أكثر من عقدين قرابة تريليون دولار سواء بالتدمير المباش ر لهياكل الاقتصاد وبناه التحتية أو ضياع فرص النمو والتنمية بما في ذلك إعاقة تطور القطاع النفطي إذ حرمت الموازنة العامة من ٨٥% من مصادر تمويلها التي كانت تدرها عوائد النفط .

إن هذا الوضع يعد وضعا تدهوريا لقيمة الدينار العراقي وتعد هذه الفترة فترة انه يار الدينار العراقي، لقد أصبح من الصعب فرض أي نوع من الضرائب الريعية التقليدية على القطاعات الاقتصادية المنتجة الأخرى بسبب تدهور النشاط الاقتصادي الكلي باستثناء القطاع الزراعي الذي كان ينتج بأساليب إنتاجية غير متطورة تكنولوجيا .

٤ – ***الحصار الاقتصادي والانهيار الكبير في الدينار***

لقد شكل الحصار الاقتصادي نظاما ريعيا مركزيا لم يعد فيه الريع النفطي أساسا اقتصاديا يستند عليه الناتج القومي، إذ حلت الضريبة التضخمية أو الريع التضخمي (Inflation Tax Rent) محل الريع النفطي المفقود في تمويل النفقات العامة وبنسبة زادت على ٨٥% من الإيرادات التي كانت تغطيها النفقات الريعية الناجمة عن صادرات النفط سابقا .

لقد قام هذا النمط من التمويل على ظاهرة الإصدار النقدي عن طريق تعظيم التدفقات النقدية بالموازنة العامة مقابل نمو هابط في تطور قطاعات الإنتاج السلعية والخدمية وعلى نحو لا يتناسب مع التدفق المستمر والعالي في الإنفاق الممول بالتضخم. وهو ما يطلق عليه بالسينوريج (Seigniorage) الذي يمثل زيادة الانفاق الحكومي من خلال الاصدار النقدي الذي يطلق عليه عائد الضريبة التضخمية، أي عائد الإصدار النقدي الناجم عن استغلال الحكومة لقوة البنك المركزي في اصدار النقود وهي وسيلة للحصول على هذه الموارد مما تسبب في ارتفاع نسبة التضخم السنوية إلى ما يزيد على ٥٠% ودخول البلاد في فضاء التضخم الجامح وضياع فرص الاستقرار . (Williamson, 2002: 340)، وبهذا فقد تضاعف الدين العام الداخلي الممول بالإصدار النقدي من ٢٥ مليار دينار عراقي في عام ١٩٩٠ يبلغ حوالي ٦ تريليون دينار عراقي في نهاية عام ٢٠٠٣ وهو رقم مماثل للتطور في مقدار الكتلة النقدية وبالقيمة نفسها .

وبهذا الإطار يعلق الاقتصادي المعروف (Baily) في مجلة الاقتصاد السياسي التي تصدر عن جامعة شيكاغو . "بأن خلق النقود يعد شكلا من أشكال الضريبة التي تفرض على

حامليها"، وأن إصداراً نقدياً كثيفا لتمويل موازنة سوف يعظم الإنفاق الكلي ويساهم في رفع الأسعار في ظل جهاز إنتاجي يعمل دون طاقته المتاحة ويتسم بدرجة عالية من التصلب (إي منخفض المرونة). وبهذا يصبح الانخفاض في القوة الشرائية للعملة بمثابة ضريبة وريع (Tax/Rent) يفرض على الأرصد ة النقدية لحامليها . كما وجد (Baily) إن الكلف الاجتماعية لهذه الضريبة التضخمية هي أكبر من أشكال الضرائب الأخرى كافة في تأثيرها على مستوى رفاهية الفرد . فقد عدت مصادر الريع في هذه المرحلة مقتصرة على شكلين هما:- (صالح، ٢٠٠٨: ١٥)

أ -ضريبة التضخم / الريع التضخمي وهو الشكل الذي بات يستنزف الموارد و الثروات وبشكل خاص من السكان محدودي الدخل العاملين في المنظومة المركزية للدولة في مراكز المدن . إذ هبطت مدخولاتهم السنوية إلى مستوى يقل عن ١٠ % عما كان يحصل عليه العاملون في الحقبة السابقة . كما حصل تدهور خطير في مستويات المعيشة والدخل في حقبة التسعينات الماضية وبهذا تحولت طبقة الموظفين بسبب انحسار أجورهم ومدخولاتهم الشهرية وتعويضها بشيء من الحصة التموينية بسد رمق العيش بعد أن تدنت القوة الشرائية بمدخولاتهم النقدية الأمر الذي أدى إلى تدهور صارم في ثروة العراق وتراكم الديون الحكومية رديئة التحصيل (الشبيبي، 2007: ٧) .

باتت ضريبة التضخم المصدر الأساس لاستلاب وتراكم الفائض الاقتصادي على المستوى الفردي أبان الحقبة النفطية . وكأنما هو استر داد لريع نفطي مركزي سابق كان مؤجلا في مرحلة الرواج النفطي وأصبح مستحق في مرحلة غياب الريع النفطي وفق آلية التمويل.

ب عند الرجوع إلى تركيب موارد الموازنة العامة للدولة التي أصبحت تعتمد بنسبة تزيد على ٨٥% من الريع أو الضريبة التضخمية . نجد أن ٥٠% من تلك المص روفات قد ذهبت لدعم أسعار السلع الاستهلاكية . مما يعني أن الريف المنتج للمواد الغذائية أصبح يدفع الضريبة الريعية السالبة (Negative Tax/Rent) . وإن نسبة عالية من نصف مبالغ الدعم تذهب بصورة دعم زراعي بغية إسناد نظام الحصص التموينية .

ويمكننا أن نضيف مصد ر مهم من مصادر الريع لم يذكر ألا وهو تلاعب النظام الاقتصادي في أسواق الصرف وتكون الفقرة "استغلال القوة الاحتكارية للبنك المركزي لامتصاص الريع الناتج عن تحويلات العراقيين إلى أقاربهم وتحويلات المنظمات الإنسانية والاجتماعية

والدينية والدولية إلى داخل القطر ". لقد تمكن النظام الاقتصا دي من خلال البنك المركزي من امتصاص العملات الصعبة وتوظيفها لغرض تسيير عجلة النظام الاقتصادي وسد احتياجاته من العملة الصعبة من خلال تحديد أسعار صرف ثابتة أو استخدام أساليب اقتصادية لزعزعة أسعار السوق باتجاه تخفيض قيمة الدولار والعملات الصعبة الأخرى مقابل الدينار العراقي لغرض الحصول على أقصى كمية ممكنة من العملات الصعبة الموجودة في السوق العراقي .

٤- ملامح السياسة النقدية في العراق بعد سنة ٢٠٠٣

لقد ترك الحصار الاقتصادي بصماته على الاقتصاد العراقي منذ بداية التسعينات من الق رن الماضي بشكل حركات تصاعدية في مستويات الأسعار وكان متوسط التضخم حتى سنة ٢٠٠٦ بلغ ٥٠% سنويا . (الشبيبي، 2007: ١٥) وتعكس هذه النسبة اختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية . وأزداد الأمر سوءاً بعد منتصف عام ٢٠٠٦ وخلال عام ٢٠٠٧، إذ سبب الوضع الأمني كلفة متزايدة لنقل الوقود والسلع والخدمات خاصة لمحافظة بغداد والمحافظات المحيطة فيها التي كانت غير آمنة.

وأكد الاقتصاد العراقي انه يتمطى في ظاهرة التضخم إذ بلغت البطالة نسبة ٥٠% في حين أن القطاع الحقيقي كان يؤشر انخفاض في إنتاجيته مما يدل على ضعف وقصور العرض الكلي في الاقتصاد العراقي وجنوح الأسعار النسبية والمستوى العام للأسعار للارتفاع، وقد ظهرت ملامح الزيادة في مستويات الأسعار إذ بلغت نسبة ٦٦% في شهر كانون الأول عام ٢٠٠٦ . إن اختلال العرض وضغوط التضخم الناجم عن الطلب والتي تولد التضخم الأساس (Core Inflation) ولد رغبة للجمهور بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية إزاء المعروض من تلك الأرصدة مما يعكس زيادة في سرعة التداول النقدي وزياد التوقعات التضخمية وأصبحت التوقعات مصدر رئيس لزيادة نسب التضخم .

إن الأمر الذي يجدر الإشارة إليه هو إن سياسة الرقابة على الصرف واستقرار سعر الصرف التي أتبعها البنك المركزي لم تفلح في كبح جماح التضخم . رغم أن السلطات النقدية بذلت قصارى جهدها للحفاظ على قيمة الدينار خلال الفترة المنصرمة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ . والسبب في ذلك أن التضخم الناجم عن ارتفاع أسعار الوقود ونقل السلع الاستهلاكية وغيرها م ن البلدان المجاورة إلى العراق كان خارج أرادة السلطات النقدية والسلطات الحكومية. أن هذه النتائج انعكست

باستمرار ظاهرة الدولرة التي خلفها الحصار الاقتصادي والتي تجعل من الدولار منافس قوي ومطلوب في السوق العراقية.

٥- وظائف النقود وحذف الاصفار الثلاثة من الدينار العراقي

١- النقود كوسيلة مبادلة (Medium of exchange): إن وظيفة النقود كوسيلة مبادلة تشمل عاملين هما :-

أ- أن عملية المبادلة لا تتم إلا بعد أن يجري بيع السلعة واستلام النقود كثمن لها ومن ثم شراء سلعة أخرى بدلا عنها وصرف النقود التي تم استلامها كثمن للسلع المباعة. وهذا يعني إن استعمال النقود يخلق فاصلاً زمنيا يتم من خلاله الاحتفاظ فيها لفترة زمنية (Blinder & Baumol, 1998: 253).مما يعطي لها أهمية معينه إذ بذلك تعمل النقود كأداة للادخار أو كوسيلة لخزن القيمة إي مستودع للقيمة وهذا يتطلب من الدينار العراقي إن تكون له قيمة مستقرة وتعمل بدون منافس أجنبي.

ب-_إن النقود هي في الوقت نفسه وسيلة للمبادلة ووسيلة للحساب (Unit of account) أو أداة للتقييم الاقتصادي ، ولكن يشترط في ذلك أن تكون الوحدات النقدية متطابقة تماما ، إي يتم الحساب الاقتصادي بوحدات نقدية مستعم لة كوسيلة مبادلة وليس عن طريق وسيلة نقدية أخرى تعتبر وسيلة أو أداة للتقييم الاقتصادي .

وهنا يجب أن لا يفكر العراقي بالدولار كأداة للتقييم . والمقصود بذلك احتواء توقعات الجمهور التضخمية إي تثبيت تلك التوقعات عبر أداة التقييم الاقتصادي ومن خلال الرفع التدريجي للقيمة الخارجية للدينار العراقي.

إما بالنسبة لوظيفة التقييم الاقتصادي إي قياس ومقارنة القيم الاقتصادية للسلع والخدمات المختلفة. فهذه القيم تعني القوة الشرائية إي مقدار السلع والخدمات المختلفة . Parkin, 1998: (308). و إذا ما قدرت هذه القوة الشرائية بالنقود يحصل لدينا ما يسمى بالسعر أو الثمن.

وكان من نتائج هذه الظاهرة عدم فاعلية السياسة النقدية في العراق نتيجة عدم استقرار الطلب على النقد وقد عزز حالة عدم الاستقرار في الطلب النقدي تحرير بعض السلع والخدمات التي كانت تقدم ضمن برنامج الدعم الحكومي وتدخ ل الحكومة في إدارة البطاقة التموينية وتوزيع الوقود، إلا

أن الاحتمال الكبير الموجود دائما في تغير قيمة السلع المقدرة نتيجة تغير كمية النقود يعني إن النقود كمقياس للقيم يعوزها الثبات النسبي في قيمتها ، مما يؤدي إلى تخفيض كفاءة النقود كأداة للتقييم الاقتصادي ذلك أن الثبات النسبي هو شرط أساسي لاستعمال النقود لهذا الغرض مما يعني أن حذف الاصفار الثلاث من الدينار العراقي سيزعزع الثقة بالدينار لفترة ليست قصيرة .

٢- **الوظائف المشتقة:** إن استعمال النقود كقاعدة أساسية للتعبير عن الأسعار، وكونها ذات إبراء قانوني حين تكون هناك ثقة باستقرار قيمتها مما يجعل استعمالها كوسيلة لعقد الدين أمرا طبيعيا . وهذا يستدعي إن تكون النقود ذات قوة شرائية ثابتة نسبيا . ذلك إن إي تغيير في قيمة النقود سيؤدي إلى مخالفة شروط عقد الدين . وهذا الأمر يجب أن يستدعي ويسترعي انتباه السلطات النقدية عند حذف الأصفار الثلاثة.

إن أهمية النقود كوسيلة لإبراء الذمم تأتي من أهمية التعامل بالدين الذي يشكل جزء مهما وأساسيا من الاقتصاد المعاصر والاقتصاد العراقي الراهن الذي يتعامل بالدين بشكل أساسي على مستوى الإفراد والحكومة والمصارف، إذ توجد أنواع متعددة من الديون في ذمة البعض على البعض الآخر من الإفراد والمؤسسات كالسندات، والحوالات، والودائع المصرفية بأنواعها ، والحسابات المتبادلة بين الإفراد أو المؤسسات، ومعاملات البيع والشراء التي تنتج دينا بينهم . وهذا السبب الذي يدعو إلى أهمية استقرار القيمة الشرائية خوفا من إن يكون عدم تحقق هذا الشرط سببا للإضرار بهذا الجانب أو ذاك . وعليه فإن عملية حذف الاصفار ستثير هذه الإشكالات على الأقل لفترة لا تقل عن سنة أو أكثر.

والنقود تمثل حقا على الناتج القومي الحقيقي أو على السلع والخدمات المتوفرة في السوق حالا أو مستقبلا . كما إن عملية المبادلة في السوق وكما اشرنا تشتمل على خطوتين هي بيع السلعة وثم الاحتفاظ بالثمن النقدي لفترة ما سواء طالت أم قصرت . وأخيرا إنفاق هذا الثمن النقدي على شراء سلع أخرى .

إن النقود حين تقوم بوظيفتها كونها قوة شرائية عامة تعطي حاملها صاحبها الخيار في تفضيل الحاضر على المستقبل أو العكس بالنسبة للسلع والخدمات استهلاكا وإنتاجا، إنما هي تمثل خزينا للقوة الشرائية ومستودعا للقيم أو أداة للادخار تربط الحاضر بالمستقبل عن طريق سعر الفائدة الذي هو ثمن الذي يدفع تقويما لهذا المستقبل (Parkin, 1998: 309) وحين أعلن عن مشروع

حذف الاصفار بدأت أسعار الذهب في العراق تتزايد بل تضاعفت خلال فترة أمدها أشهر على اعتبار إن الذهب من الأصول ذات القيمة الثابتة نسبيا بل في بعض الأحيان تتزايد نتيجة زيادة الطلب على هذه السلعة كزينة تقتنيها النساء .

وهنالك وظائف مشتقة أخرى للنقود هي:-

أ- إنها الوسيلة التي يؤدي بموجبها السوق عمله : في النظام الاقتصادي الحر تلعب الأسعار دورا مهما في تحديد علاقة العرض والطلب (Stroup, 1997: 298) . فمشروع حذف الاصفار يتطلب إعادة تسعير الإنتاج وتحديد أسعار السلع الاستهلاكية والأجور والرواتب وتقدير الموازنات بشكل دقيق .

ب-إنها حلقة وصل ما بين اقتصاد وآخر فهي تعمل لتمويل تبادل السلع والخدمات بين الدول وتسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ، كما إنها تلعب دورا هاما في تعادل مستويات الأسعار في البلدان المختلفة بما في ذلك أسعار الفوائد . Schiller & (Stockman, 2003: 298)

وعليه فأن مشروع عملية حذف الأصفار ستؤثر على عملية انتقال رؤوس الأموال ومستويات الأسعار بين العراق والبلدان المتعامل ة معه وأسعار الفائدة وتتأثر معاملة العراق ب الفقرات المشار إليها أعلاه مع الدول المتعاملة معه لفترة قد تطول لأكثر من سنة وعلى السلطات النقدية إن تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه التقلبات لان لهذه المعاملات آثار على مستوى الاقتصاد المحلي وعلى مستوى التعامل الدولي ،رغم إن الدينار العراقي له محدودية في التعامل خارج العراق إلا على مستوى قليل من هذه المعاملات لذلك إذا لم تتخذ إجراءات من قبل السلطات النقدية ستنحسر هذه المعاملات ويكون هذا الانحسار من غير صالح الدينار العراقي والاقتصاد العراقي بصورة عامة .

٣- الوظائف الديناميكية (الحركية) : النقود لا تعمل عن طريق وظائفها الرئيسية للتأثير على الأنشطة الاقتصادية والمستوى العام للأسعار، فقيام النقد بتسهيل عملية المبادلة هو عمل حيادي بحد ذاته، ومادامت النقود تقوم بدور سلبي ولا تؤثر بصورة أساسية في فعاليات نظام الائتمان إي وظائف الأسعار على اختلافها وفي الأسعار النسبية للسلع والخدمات كميزة لها على المستوى العام للأسعار واتجاهاتها .ففي كل هذه الحالات لا أهمية للنقود إلا كوسيلة للتبادل إذ هي لا تقرر

الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة وإنما تساعد فقط في التعبير عن هذه الأسعار بالنقود ليس إلا .

ولكن النقود لا تقف عند وظائفها الحيادية هذه، وإنما هي تؤدي وظائف أخرى– ديناميكية– (Dynamic) ذات تأثير على النظام الاقتصادي .وكمية النقود وسرعة تداولها ودرجة سيولة المصادر النقدية المختلفة تميل إلى التأثير بصورة فاعلة في الطلب على السلع والخدمات ومن ثم على المستوى العام للأسعار، .(Schiller & Stockman, 2003: 993) الأمر الذي يؤدي إلى نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة تؤثر تأثيرا واضحا على منحنى ونمط الاستهلاك والإنتاج والنشاط الاقتصادي بصورة عامة نتيجة الفائض أو النقص في كمية النقود للمحافظة على استقرار قيمتها وعلى مستوى النشاط الاقتصادي . وهنا يجب الإشارة إلى أن عملية حذف الاصفار ستقلل من فاعلية تأثير الدينار العراقي في النشاط الاقتصادي خصوصا النشاط الخاص لفترة ليست قصيرة للتخوف من تقلبات موجودات الاستثمار . ويأتي انخفاض فعالية الدينار العراقي لان عملية حذف الاصفار الثلاثة تمس مباشرة كمية عرض النقد في التداول .

ومن المعروف إن النقود تعمل كذلك على تمكين الحكومات من الإنفاق بصورة تزيد على إيراداتها الضريبية وذلك عن طريق الاقتراض . (السيد علي، ١٩٨٤: ٤٦–٤٧) فقد ازدادت القروض الداخلية أو الحكومية كنسبة إلى الدخل القومي زيادة يشكل فيها القطاع العام نسبة عالية من النشاط الاقتصادي الكلي.

وقد ساعدت النقود أيضا في مواجهة أعباء الاقتراض الداخلي وذلك بمحاولة تخفيف عبئه عن كاهل الحكومة عن طريق تخفيض قيمة الوحدة النقدية في رفع أو زيادة المستوى العام للأسعار وهنا يظهر ضعف هذه الأداة إي النقود كوسيلة لزيادة النشاط الاقتصادي (وظيفة الديناميكية) في حالة الشروع في عملية حذف الاصفار لفترة طويلة، كما استعملت النقود كأداة لإعادة توزيع الثروة وذلك نتيجة التغيرات في قيمتها أو في كميتها .

ويجب التأكيد على إن الدور الديناميكي الذي تلعبه النقود يكون واضحا عادة في الأزمات الاقتصادية المستحكمة . وهنا لا تظهر للعيان في الظروف الاعتيادية التي تمر فيها الأنظمة الاقتصادية والتي تسبب اختلاف في معدلات النمو ومستويات الدخل.(Colander, 2006: 141)

وبناء على ما تقدم فأن عملية الشروع في حذف الاصفار يجب أن تكون بعد انجلاء الأزمة المالية العالمية خاصة وإن الدينار يعتمد على غطاء العملات الصعبة المتأتية من إيرادات النفط.

٦- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل القومي والدينار الجديد

تشير إحصائيات الحسابات القومية الخاصة بالدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦ إلى إن الدخل القومي للعراق بلغ (١٥٠١٣٤٢٢.٣) مليون دينار عراقي في سنة ١٩٩٨ وارتفع إلى (٨٥٤٣١٦٣٨.٣) مليون دينار عراقي سنة ٢٠٠٦ بالأسعار الجارية وبمعدل نمو قدره ٢٤.٣% .

إما متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فقد بلغ (٦٦١٣٢٦) دينار عراقي سنة ١٩٩٨ ثم أخذ بالزيادة خلال السنوات التالية حتى بلغ (٢٩٢٦٣٣٩) دينار عراقي في سنة ٢٠٠٦ بالأسعار الجارية وبذلك فقد بلغ معدل النمو لمتوسط دخل الفرد خلال الفترة(١٩٩٨-٢٠٠٦) ٢٠.٤% .

إما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ (٤١٠٢٢٩٢٧) مليون دينار عراقي سنة ٢٠٠٢ ثم ارتفع إلى (٩٥٥٨٧٩٥٤.٨) مليون دينار عراقي سنة ٢٠٠٦ بالأسعار الجارية محققا معدلا للنمو قدره ٢٣.٦% خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ . تشكل الأنشطة السلعية ٦٦.٩ من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٦ . إما أنشطة التوزيع فتشكل ١٤.٤% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٦ وتشكل أنشطة الخدمات ١٨.٧% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٦ (وزارة التخطيط، ٢٠٠٨: ٣٦٩) .

إما بالنسبة إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج القومي للفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٦ فكانت في الجدول الآتي:-

جدول رقم (١) مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج القومي

السنة	% القطاع الزراعي	% قطاع التعدين	% الصناعة التحويلية
٢٠٠١	٠.٠٦٣	٠.٦١	٠.٠٢٤
٢٠٠٢	٠.٠٧٥	٠.٥٦	٠.٠٢١
٢٠٠٣	٠.٠٨١	٠.٦٠	٠.٠١٦
٢٠٠٤	٠.٠٧٠	٠.٥١	٠.٠٢١
٢٠٠٥	٠.٠٦٢	٠.٥٠	٠.٠٢٣
٢٠٠٦	٠.٠٦١	٠.٤٥	٠.٠٢٣

المصدر :الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الصادرة عن وزارة التخطيط – ٢٠٠٨

نلاحظ من النسب أعلاه إن قطاع التعدين حصل على نسبة عالية من المساهمة في الدخل القومي في حين إن القطاع الزراعي والصناعي لا يمثل سوى نسب ضئيلة ومتدنية من الدخل القومي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦. وهذا يعني ضعف مساهمة قطاعي السلع والخدمات في الناتج القومي على الرغم من عدم وجود أي مؤشر إحصائي عن قطاع السياحة الذي يعد من المصادر المحتملة المهمة في العراق.

ويلاحظ أيضا من النسب أعلاه إن القطاع الحقيقي عدا قطاع التعدين لا يشكل غطاء يذكر للعملة في العراق (الدينار العراقي). مما يدلل إن العملة المصدرة في العراق ستشكل طلب على استيراد السلع وبعض الخدمات الأجنبية بنسبة مرتفعة جدا .هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تشير بيانات العملة المصدرة (Currency Issued) لسنوات ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ إلى إنها كانت (٥.٦٥٥.٤٥٨) مليون دينار عراقي، (١٠.٢٦٦٥٢١) مليون دينار عراقي، (١١.٩١٦.٥٥) مليون دينار عراقي، (١٥.٦٣٢.٢٥٥) مليون دينار عراقي على التوالي . (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٧: ٩)

نلاحظ إن مقدار العملة المصدرة تضاعف بمقدار ٢٧.٦% مما يدلل على حساسية وتبعية كل دينار عراقي مصدر إلى عائدات النفط المصدر إلى الخارج لان الغطاء الأكثر فعالية في الناتج القومي وهو إنتاج النفط . الأمر الذي يقودنا إلى الإقرار بان انقطاع عائدات النفط هي مصدر انهيار العملة (الدينار العراقي) في فترة الحصار الاقتصادي هو مصدر قوتها بعد انجلاء الحصار.

٧- التجارب العالمية في انهيار العملة :

يعتقد ملتن فريدمان إن توليفة الاقتصاد والتأريخ تشير إلى عدد كبير من تجارب التضخم وخصوصا التضخم الجامح (hyperinflation) والتي تظهر في حالة العجز (breakdown) في الموازنة وفي حالة ازدياد فعالية عمليات السياسة المالية في أوقات الحرب أو في أوقات السياسة المالية ذات الرفع الثقيل إلى الأعلى أو الإصلاح الكبير (political upheaval)، ومن المعروف إن ضريبة العوائد (Tax revenues) تقلل من العجز في الإنفاق الحكومي (fall short of government spending) . وان الإصدار النقدي الجديد يملأ الفجوة (fill the gap) بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية. (Parkin, 1998: 379) .

ومن البديهي إن التضخم يزيد من كمية النقود لإغراض المدفوعات، كما انه يزيد من عجز عرض النقد الذي يمكن إن ينتج عنه. ومن البديهي أيضا إن معدل نمو عرض النقد (rate of money growth) يزداد في حالة التضخم الجامح لكن معدل زيادة المستوى العام للأسعار يزيد عنه بسرعة كبيرة.

إن التجارب العالمية في انهيار النظام النقدي (monetary system collapses) كثيرة منها التجربة الألمانية (experience of Germany) في عشرينات القرن الماضي والتجربة البرازيلية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي وغيرها من التجارب، إلا إن التجارب التاريخية للتضخم كانت على نوعين النوع الأول يتمثل بالأزمات النقدية الأولى عندما كانت السلع تستخدم كنقود ويحدث التضخم نتيجة اكتشاف مصادر نقدية جديدة (discover new resources of money) .

إن معظم هذه التجارب حدثت وأفرزت هذا النوع من التضخ م كانت في نهاية القرن التاسع عشر، عندما كان الذهب يستخدم كوحدة نقدية وعندما اكتشف الذهب في استراليا والكولنديك وجنوب إفريقيا، إما النوع الثاني من التضخم والذي ظهر في العصر الحديث في بدايات القرن العشرين فأنه ينتج عن زيادة في عرض النقد (money supply) والتي ترافق الزيادة في التكاليف (increase in cost) ولمعالجة هذا النوع من التضخم يجب إن ينمو عرض النقد بطريقة مسيطر عليها (money supply growth beheled in check) .

إن معظم الأقطار التي تمكنت من معالجة التضخم الجامح بفعالية أكثر من غيرها من الأقطار كان مصدر نجاحها هو إتباع سياسة استقلالية البنك المركزي (independence central bank) وفي مقدمة الأقطار ذات التضخم المنخفض أو الواطئ (low inflation) هي ألمانيا واليابان .

وكان البنك المركزي يقرر خلق النقود ومستوى أسعار الفائدة (level to set interest rate) ولا يؤخ ذ من الحكومة التوصيات أو التوجيهات (instruction) إما في بلدان ذات التضخم العالي أو المرتفع مثل المملكة المتحدة وايطاليا فأن البنك المركزي يأخذ الأوامر (orders) مباشرة من الحكومة والخاصة بأسعار الفائدة ونمو عرض النقد .

إن مصمم ي النظام النقدي وخبراءه وجدوا الارتباط بين التضخم واستقلالية البنك المركزي واعدوا البنك المركزي الألماني نموذجا لاستقلالية البنك المركزي ونموذجا يحتذى فيه للبنك المركزي الأوربي

من المعروف إن التضخم عندما يتسارع بشكل كبير كما في حالة التضخم في ألمانيا خ لال عشرينات القرن الماضي فأن النقود كان معظمها ليس ذا قيمة (almost worthless) في تلك الفترة. فقد لاحظ البنك المركزي إن قيمة النقود تكمن في استخدامها كمصدر حراري عند حرقها بحيث أصبح حرق النقود في ألمانيا منظر طبيعي عند كل الناس. ولتجنب بقاء النقود لفترة ط ويلة عند الألمان كانت الأجور تدفع وتنفق في الوقت نفسه وان المصارف تأخذ الودائع وتمنح القروض مباشرة وغالبا ما يزيد سعر الفائدة ١٠٠% شهريا وان الأسعار تزيد حتى عند وجبة العشاء ومن ثمة تزيد أكثر عند المساء.

إما فيما يخص التجارب الحديثة فأن التجربة البراز يلية في عام ١٩٩٤ قد أفرزت ما يطلق عليه (جيل التضخم الجامح للحاسوب) (computer- age hyperinflation) . إن التضخم كان يقترب من ٥٠% شهريا وان البنك المركزي كان يثبت صناديق النقود الأوتوماتيكية (ATM) في معظم زوايا الشوارع ويعاد ملئها في كل ساعة لقد عانى ا لبرازيليون كثيرا وكان يتجنبون دفع النقود مباشرة من خلال تسوقهم ما يحتاجونه من الغذاء عن طريق مدفوعات اليوم القادم (next pay day) إي عن طريق أجور اليوم القادم وكانوا يدفعون أرصدتهم الائتمانية (card balances) بسرعة بسبب زيادة الأسعار يوميا وسعر الفائدة ٥٠ % شهريا

٨- التجربة التركية في حذف الاصفار:

تعد تركيا من الأقطار الكبيرة ذات الدخل المتوسط (middle income country) وذات موارد طبيعية قليلة . واقتصادها تحول من الاعتماد على الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاديات الصناعات الثقيلة (heavy industrial economy) مع تزايد مضطرد لقطاع الخدمات الشاملة (services sector globized) المرتبط بالاقتصاد العالمي .

بدأ رئيس الوزراء التركي (Turget Ozail) في سنة ١٩٩٨ بفتح الاقتصاد التركي على العالم الخارجي والاستجابة إلى الإشارات التي بدأت باقتراح دمج الاقتصاد التركي مع الاتحاد الأوربي في سنة ١٩٩٥.(Republic of turkey, 2006: 10)

فالاقتصاد التركي يعاني من التكتلات السياسية الحكومية (Coalitions) وضعف السياسات الاقتصادية (weak economic policies) التي انعكست على الاقتصاد التركي وأنتجت التضخم الجامح في هذا الاقتصاد . وعموما إن أزمة انهيار الليرة التركية تركزت في سنة ١٩٩٤ وقد سبق هذه الفترة ما بين سنة ١٩٩٠ وسنة ١٩٩٣ والتي تميزت بتمويل عجز الموازنة وكثرة القروض. (Emar, et. Al., 2000: 27)

وبعد هذه الفترة تبنت السياسة النقدية في تركيا سياسة جديدة في تخفيض القروض الحكومية من خلال تخفيض قدرة القطاع المصرفي على منح القروض وأطلق على هذه الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ بفترة الترشيد الاقتصادي حيث تم بعد تلك الفترة حذف ستة أصفار ابتداء من كانون الثاني ٢٠٠٥ (six zero was dropped from Turkish lira has been introduced as 1 January 2005).(Republic of turkey, 2006: 21)

وقد انطلقت السياسة الاقتصادية التي أطلق عليها بسياسة ردود الفعل اتجاه السياسة النقدية التي أعطت أه مية خاصة لاستقرار السوق من خلال السياسة النقدية التي تستخدم حقن السيولة النقدية اللازمة أو المطلوبة (injected the required liquidity) . كما استخدم أسلوب ربط التضخم المنخفض مع التضمين العالي لقروض المصارف من قبل المجتمع (high sterilization) وقد عزز البن ك المركزي سياسته المتشددة من خلال سياسة أطلق عليها بالسياسة النقدية المتشددة اتجاه القروض (strong sterilization policy).

حاولت السلطة النقدية بكل وسائلها منع التقلبات (fluctuations) بكل وسائلها في الليرة التركية (Turkish lira) والتقلبات في أسوا ق الصرف . وتم التركيز على بنود أرصدة البنك المركزي في الموازنة والموازنات الاقتصادية الكلية وبشكل خاص تم التركيز على سعر الصرف في السوق الحر وكذلك تم التركيز على الحساب الجاري (current account).

وبصورة عامه فأن إستراتيجية السياسة النقدية ركزت على زي ادة القيود على كل الوحدات الاقتصادية التي تساهم في تفاقم الأزمة النقدية والتي تكون مصدرا لهذه الأزمة، كما ركزت على دعم كل الأنشطة الاقتصادية التي تعزز الحساب الجاري بالإضافة إلى التركيز على تقليل ديناميكيّ الدين المحلي وعلى كل المتغيرات الاقتصادية التي تقل ل من احتمالات تأثير الصدمات الخارجية (external shocks) مع ضمان استمرار التدفق الشهري لرأس المال إلى تركيا .

لقد كان هدف البنك المركزي التركي الأول هو الحفاظ على استقرار الأسعار (maintaining price stability) وعلى تخفيض مقدار العملة المصدرة إلى الت داول. فعلى سبيل المثال كانت العملة المصدرة إلى التداول ٣.٩ مليار ليرة تركية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ في ٢٠٠٨/١١/٢٨ انخفض بمقدار 10.4-%. (Yilmmaz, 2008: 11)

وعلى الرغم من إن المصادر الرسمية للبنك المركزي تشير إلى تطبيق وتثبيت مبدأ استقلالية البنك المركزي . إلا إن البحوث تشير إلى ما يطلق عليه بأزمة استقلالية البنك المركزي (the crisis of monetary autonomy) في زيادة عبء القروض المحلية في الأسواق المالية. كما إن الأزمات الاقتصادية تعصف في الاقتصاد على الرغم من الإجراءات النقدية المتشددة فقد سجل عام ٢٠٠١ انخفاضا في قيمة الناتج القومي الإجمالي وبحدود ٥% وكانت نسبة البطالة أعلى من ٥% . إذا استثنينا هذه السنة فان الاقتصاد التركي استطاع إن يواجه التراجع الاقتص‌ادي والفكر الاقتصادي المبني عليه من خلال سياسات نقدية ومالية ومن خلال إعادة هيكلة الاقتصاد (reforms of economic structure) وبدعم من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (BW) كما استطاعت السياسات النقدية مواجهة التقلبات في سعر الصرف (floating exchange rate) والحد منها وفي الوقت نفسه تخفيض العجز في الموازنة (deficit of budget) . وبالإضافة إلى ذلك تم إعادة هيكلة القطاع المالي وقطاع

الاتصالات وتغيرت نوعية الملكية من خلال خصخصة المؤسسات الحكومية . (Emar, et. Al., 2000: 19-20)

استطاع الاقتصاد التركي إن يحقق نمو بنسبة ٦% خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ . وهي من أعلى النسب في العالم مع إن نسبة النمو في عام ٢٠٠٨ كانت ٥%. ونتيجة الانكماش الدولي والعالمي (global contraction) فان التضخم قد انخفض كما إن سعر الفائدة هو الأخر قد انخفض. إن العملة في التداول استقرت وان الدين الحكومي انخفض إلى مستوى ٥% من الناتج المحلي الإجمالي وان ثقة المستهلكين ورجال الإعمال في الاقتصاد التركي تم استرجاعها .

إن التقدم قد حدث رغم إن معدل النمو العجز في الحساب الجاري قد وصل إلى حدود ٣٩%، كما إن إمكانية انهيار الاقتصاد التركي لوحظ انخفاضها بشكل واضح . إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى إن الاقتصاد التركي ارتبط بالسوق العالمي فانه يواجه من التغيرات المفاجئة في سلوك المستثمرين لقد لوحظت هذه السلوكيات من خلال انخفاض الاستثمارات في سنة ٢٠٠٨ .(Optic: 21) ومع كل هذا الانخفاض فان تركيا تمكنت من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (foreign direct investment) وقد وصلت إلى مبلغ مقداره ٢٢.٣ مليار دولار خلال الفترة كانون الثاني – آيار ٢٠٠٨ ويتوقع جذب ١٠ إلى ١٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩ .

ويعتقد خبراء الاقتصاد إن استمرار إعادة الهيكل الاقتصادي التركي والسياسة المالية التقيدية أو المقيدة (tight fiscal policy) وتأمين استقلالية البنك المركزي (securing central bank independent) هو شرط أساسي لتعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي كما إن تواصل عملية خصخصة الاقتصاد التركي تعزز الاستقرار الاقتصادي . وفي الوقت نفسه لا يمكن ترسيخ الاستقرار الاقتصادي التركي إلا بربط الاقتصاد التركي بمنظمة الاتحاد الأوربي وان تغيير وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي وقطاع الاتصالات تعد من أدوات التغيير التي تربط الاقتصاد التركي مع الاقتصاد الأوربي .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات Conclusions:

فيما يلي أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة : –

١ -إن الحصار الاقتصادي والحروب المتلاحقة كانت المصدر الأساس والرئيس لانهيار الدينار العراقي.

٢ -إن التقدم التقني في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية يساهم في تعديل عملية انهيار الدينار العراقي

٣ -إن العراق واحد من البلدان التي يمكن إن تكون من البلدان السياحية لما تتوفر لديه من مناطق سياحية يمكن إن تكون مصدر جذب للسياح في الشمال والوسط والجنوب . ويضاف إلى ذلك العتبات المقدسة والآثار الحضارية . ومع كل هذه الميزات فان السياحة لا تؤلف نسبة مهمة كقطاع مساهم في الدخل القومي .

٤ -تتؤثر عملية حذف الاصفار في أداء الدينار العراقي في السوق المحلي وسق الدول المجاورة لفترة زمنية قد تمتد إلى سنة أو أكثر

٥ -تتأثر مدخرات الدينار العراقي بعملية حذف الاصفار لفترة ليست قصيرة ويتحول المدخرون إلى الأصول البديلة منها الدولار والعملات الصعبة والذهب وقد انعكس خبر مشروع حذف الاصفار المقترح في تضاعف أسعار الذهب على اعتباره أصلا ذو قيمة ثابتة نسبيا إن لم يكن ذو قيمة مرتفعة قياسا بالأصول الأخرى .

٦ -تيؤثر حذف الاصفار في عملية الدين خاصة بين الإفراد قد تمتد إلى سنة .

٧ -تيؤثر حذف الاصفار في عملية تقويم الأسعار في السوق المحلي خاصة من قبل الشرائح التي لا تحمل ثقافة عالية أو تريد إن تستغل عملية التغيير والانتقال من الدينار القديم إلى الدينار الجديد

٨ -إن الأزمة المالية العالمية أثرت وأجلت عملية حذف الاصفار على اعتبار إن الأزمة المالية العالمية قد قلصت من مدخرات البنك المركزي من العملة الصعبة فضلا عن تسرب جزء كبير من الأرصدة النقدية من العملات الصعبة لتمويل نفقات الدولة المتزايدة .

٩ -إن مقدار العملة المصدرة تضاعف بمقدار ٢٧.٦% مما يدلل على حساسية وتبعية كل دينار عراقي مصدر إلى عائدات النفط المصدر إلى الخارج لان الغطاء الأكثر فعالية في الناتج القومي وهو إنتاج النفط . الأمر الذي يقودنا إلى الإقرار بان انقطاع عائدات النفط

هي مصدر انهيار العملة (الدينار العراقي) في فترة الحصار الاقتصادي هو مصدر قوتها بعد انجلاء الحصار.

ثانياً: التوصيات **Recommendations:**

استنادا إلى الاستنتاجات التي تم التوصل لها فان الباحث يقدم التوصيات الآتية:-

١ -إن حذف الاصفار يجب إن يرتبط ارتباطا تاما بتنوع وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج القومي لان مسببات الانهيار هي انقطاع تيار الإيرادات من العملة الصعبة الناتجة عن انقطاع تصدير النفط ومشتقاته إلى الخارج .

٢ -تطوير وتحديث القطاع الزراعي كي يؤمن على الأقل نسبة عالية من الأمن الغذائي العراقي من خلال إتباع أنواع مختلفة من الملكيات في هذا القطاع لما يخدم استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي .

٣ -تطوير وتحديث القطاع الصناعي من خلال استخدام أساليب التقنيات الحديثة والإدارة الحديثة للإنتاج الصناعي وإدخال أساليب استثمارية تمكن من مشاركة الاستثمار الأجنبي في الصناعات التي تستلزم الارتباط بالسوق العالمي.

٤ -تطوير المرافق السياحية واستخدام الأساليب الحديثة في إدارة الجودة كي تنافس الخدمة السياحية مثيلاتها بالعالم وفي الدول المجاورة .

٥ -الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان والتركيز على القروض ذات المردود المضمون في القطاعات التي تساهم في زيادة حصتها في الناتج القومي والتي يمكن إن تمتص البطالة الواضحة والبطالة المقنعة في دوائر الدولة.

٦ -إتباع نظام أسعار الفائدة التمييزية بين القطاعات الاقتصادية ومقارنة أسعار الفائدة المحلية مع أسعار الفائدة الدولية وأسعار الفائدة في أسواق الدول الإقليمية وا لدول المجاورة .

٧ -إتباع سياسات متعددة للرقابة على سعر الصرف وليس سياسة واحدة متمثلة في سعر الصرف المدار مع حرية تامة للتحويل.

٨ -إتباع سياسات مالية متشددة وتقليص كل أنواع الإنفاق الحكومي غير الرشيد لكي لا يكون العجز سببا في زيادة الإصدار النقدي غير المطلوب والذي يغذي التضخم ويساهم في استمرار انهيار الدينار العراقي.

٩ -تحقيق وتطبيق مبدأ استقلالية البنك المركزي كي يتخلص البنك من ظاهرة التبعية للإنفاق الحكومي غير الرشيد والذي يملي على البنك المركزي تنفيذ السياسة المالية التوسعية.

١٠ – دراسة التجارب العالمية بشكل دقيق و مفصل مثل التجربة الألمانية والبريطانية والبرازيلية في حذف الاصفار وتحديد إمكانية الاستفادة منها من قبل فرق من البنك المركزي والجامعات العراقية .

١١ – دراسة وفحص التجربة التركية في حذف الاصفار على اعتبارها تجربة إقليمية ومجاورة ولازالت قيد التنفيذ وهي الآن لازال ت تعصف فيها رياح وصدمات وتقلبات الاقتصاد العالمي .

١٢ – تأجيل موضوع مشروع حذف الاصفار الثلاثة من الدينار العراقي إلى حين انجلاء الأزمة المالية العالمية لكي يتسنى للبنك المركزي ربط عملية حذف الاصفار مع تنامي وتطور الناتج القومي العراقي بعيدا عن الصدمات والتقلبات التي تعصف بالاقتصاد العالمي .

١٣ – إن عملية الشروع في حذف الاصفرا ر يجب أن تكون بعد انجلاء الأزمة المالية العالمية خاصة وإن الدينار يعتمد على غطاء العملات الصعبة المتأتية من إيرادات النفط.

مصادر البحث

أولا: المصادر العربية:

١	البنك المركزي، " النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي"، ٢٠٠٧.
٢	الشبيبي، سنان، " ملامح السياسة النقدية في العراق"، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧.

٣	صالح، مظهر، "الريع النفطي والنمط الآسيوي للإنتاج (حالة العراق)"، المؤتمر الدولي حول السياسات النفطية في العراق : آفاق للمراجعة، مركز الأبحاث العراقية بالتعاون مع المركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية، باريس، ٢٦-٢٧ شباط، ٢٠٠٨.
٤	وزارة التخطيط، " النشرة الإحصائية الصادرة عن وزارة التخطيط"، ٢٠٠٨.
٥	السيد علي، عبد المنعم، "اقتصادات النقود والمصارف "، الجزء الأول، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٤ .

ثانياً: المصادر الأجنبية:

١	william J.Baumol. Alans s.Blinder v.macro Economic. Principles and policy .the Dryden press .New York .seventh edition.
٢	Michael Parkin – Macroeconomics. Addison Wesley New York. Fifth Edition.
٣	Richird. L Stroup. Macroeconomics. Private and public choices. Eight Edition the Dryden press. New York 1997.
٤	Bradley . r . Schiller . The Economy Today . McGraw – Hill Education. New York ninth Edition 2003 .
٥	Alanc . Stockman . Introduction Economics . The Dryden press .New York .
٦	Enzig Montery policy Ends and Means , Pengun Books , Harmnds Worth 1964.
٧	David C. Colander . Macroeconomics . McGraw – Hill Irwin . New York .Sixth Edition 2006.
٨	Turkey Asia . Travel Document System copyright @ 1996 – 2009. Travel Document subtitle Systems. Inc. @ Economy.
٩	Olacy. Uicel Emir & Almilkarsoy & Ktersat Kunter Monetary policy Reaction . Function Turkey (Comment are welcome) October - 2000(page 1- 21) . paper was presented in the conference titled the banking Financial

	markets of middle east and north Africa during May – 25 – 27 – 2000 in Beirut
١٠	Economic and Monetary policy Agenda Item 2 Screening chapter 17 . Economic and Monetary policy country session . The Republic of Turkey 23 March 2006 .
١١	Yilmmaz , Durms , Turkey Monetary policy and exchange rate policy for 2009, central Bank of the Republic of turkey, 2008 .
١٢	Olacy,Uicel Emir & Almilkarsoy & Ktersat Kunter Monetary policy Reaction . Function Turkey (Comment are welcome) October -2000 . paper was presented in the conference titled the
13	banking Financial markets of middle east and north Africa during 25 – 27 May 2000 , Beirut